٣٧٠ أسيراً فقط يستوفون هذه "المعايير" بينهم ١٥٠ معتقلاً جنائياً

قبول شارون بـ"معايير" إطلاق الأسرى يهدد بتقويض الهدنة والاتفاق الأمني

□ اعلنت اسرائيل نيتها اطلاق ٣٧٠ أسيراً فقط من مجموع ثمانية آلاف سجين فلسطيني وعربي يقبعون في السجون ومعسكرات الاعتقال الاسرائيلية، فيما أفادت تسريبات صحافية ان إسرائيل عدلت عن نيتها إعادة نشر قواتها في سائر مدن الضفة الغربية في الأسابيع الأربعة المقبلة، وانها تشترط ذلك بامتثال السلطة الفلسطينية لاملاءاتها. وينذر التعنت الاسرائيلي حيال ملف الأسرى بقطع خيوط الأمل التي حاول البعض نسجها بحدوث انفراج في العلاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، وبتقويض الاتفاق الأمني الفلسطيني ـ الاسرائيلي الخاص بإعادة انتشار جيش الاحتلال في الضفة الغربية وإجهاض الهدنة التي أعلنتها فصائل المعارضة الفلسطينية قبل أسبوع.

□ *الناصرة ـ أسعد تلحمي*

■ حسم رئيس الحكومة الاسرائيلية آرييل شارون أمره في قضية الأسرى الفلسطينيين حين أبلغ وزراء حكومته أمس قبوله بـ«المعايير» التي وضعها رئيس جهاز الأمن العام (شاباك) آفي ديختر للأسرى الذين سيتم اطلاقهم، ليس قبل أن يمنّ الفلسطينيين بأن الافراج عن الأسرى يندرج في اطار رغبته في ترسيخ سلطة نظيره الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) «على رغم المعضلة التي نواجهها اذ ليس من السهل اطلاق أوغاد مكانهم وراء القضبان فقط».

وقررت الحكومة تشكيل لجنة وزارية خاصة تكون صاحبة القرار الفصل في شأن الأسرى الذين يطلقون. وقال ديختر للوزراء الذين شاركوا في ما اعتبر مسرحية أُعدت جيداً عن معارضتهم موقف شارون «المعتدل» و«المتهاون»، ان نحو ٣٧٠ أسيراً فقط يستوفون المعايير منهم ٢١٥ أسيراً إدارياً (أي الذين لم توجه اليهم لوائح اتهام)، و٧ أسرى قدامى ونحو ١٥٠ سجيناً دينوا بارتكاب مخالفات جنائية.

وقدم ديختر لائحة بأسماء من يحظر اطلاقهم «ممن قتلوا أو جرحوا اسرائيليين أو ارسلوا انتحاريين الى تخوم اسرائيل»، فضلاً عن استثناء ناشطي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» و«الجبهة الشعبية» كافة من لائحة الذين سيطلقون.

اطلاق المعتقلين على دفعات

ولا تتوقف الشروط عند هذه المعايير بل تم التأكيد على اطلاق «المعفى عنهم» على دفعات وطبقاً للتقدم الذي ستحرزه السلطة الفلسطينية في بسط سيطرتها الأمنية ومنع هجمات مسلحة ضد اسرائيل.

ورأى نائب وزير الدفاع زئيف بويم ان اطلاق الأسرى بادرة حسن نية تقوم بها الدولة العبرية باعتبار ان ملف الأسرى لم يدرج في «خريطة الطريق». وأضاف لاذاعة الجيش انه ينبغي على اسرائيل ان تستفيد سياسياً من الافراج عن الأسرى، ما يحتم وجوب أن يكون اطلاقهم تدريجياً ورهناً بقيام السلطة الفلسطينية بالوفاء بالتزاماتها، وفي مقدمها تفكيك البنى التحتية لحركتي «حماس» و«الجهاد» واعتقال ناشطيهما وزجهم في السجون.

وستخضع عملية الافراج لاشتراط آخر وضعه المستشار القضائي للحكومة الياكيم روبنشتاين يتمثل بنشر اسماء المنوي اطلاقهم قبل ٤٨ ساعة من التنفيذ «لتمكين العائلات الاسرائيلية الثكلى من تقديم اعتراض أو التماس للحكومة العليا إذا ما رأت سبباً لعدم اطلاق أحدهم أو بعضهم».

ورفض نائب رئيس الحكومة، زعيم حزب الوسط (شينوي) تومي لبيد الادعاء بأن من شأن رفض اسرائيل الافراج عن أي من الأسرى من الناشطين في «حماس» و«الجهاد» ان يقوض الهدنة، موضحا ان اسرائيل ليست طرفاً فيها وأنها لن تجري أي اتصالات مع هاتين الحركتين «انما ينبغي على رئيس الوزراء الفلسطيني تفكيكهما واعتقال عناصرهما». واشار ايضاً الى أن قرار الافراج عن بعض المعتقلين جاء لتدعيم مكانة أبو مازن.

من جهته، اعتبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية اهارون زئيفي ـ فركش قضية الأسرى مركزية في نظر الفلسطينيين، متوقعاً أن تطغى على جدول اعمالهم في الاشهر الثلاثة المقبلة، مضيفاً ان السلطة الفلسطينية «لم تثبت بعد قدراتها على تحقيق وقف تام للارهاب» ما يستدعي بنظره ارجاء تسليمها المسؤولية الأمنية عن مدن أخرى في الضفة الغربية، اضافة الى بيت لحم. وزاد في حديث للاذاعة العبرية العامة ان السلطة، على رغم ادراكها أهمية «محاربة الارهاب»، الا انها لا تقوم بممارسة القوة في هذه المعركة وتكتفي باللجوء الى وسائل الاقناع واعتقال ناشطين ثم الافراج عنهم. وأضاف مستدركاً ان اسرائيل تلاحظ للمرة الأولى ان ثمة أملاً حقيقياً بوقف عسكرة الانتفاضة: «هناك تطورات ايجابية نأمل في ان تستمر لنتمكن من القول ان المرحلة الأولى من التطبيق ناجحة». وقال ان الفترة القريبة ستشهد مفاوضات مع الفلسطينيين في شأن الجدار الأمني الفاصل وتقديم تسهيلات للمدنيين. وختم بالتوقع بأن تنضم «الشعبية» اليوم او غداً الى اعلان الهدنة.

وكانت الصحف العبرية توقعت عدم الافراج سوى عن مئات من المعتقلين والاسرى «غير الملطخة اياديهم بالدماء او ممن يشكلون خطراً على امن اسرائيل». ونقلت صحيفة «يديعوت احرونوت عن مسؤول اسرائيلي كبير قوله انه «لو كان ابو مازن على علم بعدد الاسرى الذين سيتم اطلاقهم لاستغنى عن لقاء شارون (الاربعاء)».

من جهته، كتب المعلق السياسي في صحيفة «هآرتس» الوف بن ان شارون يريد، حتى بموافقته على اطلاق عدد قليل من الاسرى، تمنين الفلسطينيين والاميركيين بهذه الخطوة، على ان يتذرع لاحقاً أن مرد هذا العدد «رأي مهني» لرؤساء الاجهزة الامنية والاستخباراتي لا يمكن تجاهله. وتوقع المعلق ان تشهد جلسة الحكومة صراخاً ودراما سيفيدان شارون سياسياً حين سيتحدث الى الفلسطينيين والاميركيين عن الصعوبات الداخلية التي يواجهها.

الى ذلك، افادت تسريبات صحافية قبل لقاء وزير الدفاع شاؤول موفاز والوزير الفلسطيني لشؤون الامن محمد دحلان مساء امس، ان موفاز سيبلغ ضيفه معارضته توسيع نطاق الانسحاب الاسرائيلي من المدن الفلسطينية في الضفة «حتى يتضح بشكل قاطع ان الفلسطينيين يؤدون المطلوب منهم في قطاع غزة وبيت لحم حيث تسلموا المسؤولية الامنية». ووفقاً لمصادر امنية رفيعة المستوى، فإن اسرائيل لن تنفذ اي انسحاب في غضون الاسابيع الاربعة المقبلة بحجة انها لا تريد ان تثقل على كاهل اجهزة الامن الفلسطينية. ومن شأن تسليم السلطة مدناً اخرى ان يقوض العملية كلها لعدم قدرتها واستعدادها لتسلم المهمات الامنية.

الفلسطينيون معنيون بالتسوية الدائمة

وافادت صحيفة «معاريف» في صدر صفحتها الاولى امس ان رئيس الوزراء الفلسطيني ووزير المال في حكومته سلام فياض أبلغ مستشارة الأمن القومي في البيت الابيض كوندوليزا رايس اثناء زيارتها رام الله قبل اسبوع رغبتهما في عدم التعاطي مع «خريطة الطريق»، والمباشرة فوراً بالتفاوض مع اسرائيل في شأن التسوية الدائمة للنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. وزادت ان الفلسطينيين واصلوا محاولاتهم لاقناع واشنطن بقبول اقتراحهم، مشيرة الى ان الاقتراح الفلسطيني الجديد فاجأ الاسرائيليين الذين اكدوا اصرارهم على مواصلة العملية التفاوضية بناء للخريطة، متهمين الفلسطينيين بمحاولة نسف العملية السياسية برمتها «لأن مفاوضات الحل الدائم تتناول المسائل الحساسة مثل حق العودة للاجئين والقدس».

واشنطن ستضغط على اسرائيل لوقف بناء "السياج الامني"

■ واشنطن – أ ف ب – رجحت صحيفة «نيويورك تايمز» امس ان تصعد واشنطن في الاسابيع المقبلة ضغطها على اسرائيل لوقف بناء «الجدار الامني» المثير للجدل الذي يفصل اسرائيل عن الضفة الغربية.

ونقلت الصحيفة عن مصادر داخلية ومراقبين قولهم ان الاعتراضات الاميركية على الجدار تعد مؤشرا الى استعداد جديد من ادارة الرئيس جورج بوش لاتباع نهج صارم مع اسرائيل والدخول في تفاصيل النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي.

وكانت مستشارة الامن القومي في البيت الابيض كوندوليزا رايس انتقدت الحكومة الاسرائيلية لبنائها «الجدار الامني» وذلك في الاجتماع الذي عقدته مع رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون خلال جولتها في الشرق الاوسط الاسبوع الماضي. وفي رد على ذلك، قال شارون ان الجدار «ليس له اي معنى سياسي» ويتم بناؤه استجابة «للمخاوف الامنية».

وشدد على انه لن يتراجع عن مسألة الجدار حتى لو تسبب ذلك في احداث خلاف مع واشنطن.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول في الادارة الاميركية قوله «حقيقة ان رايس اثارت مسألة الجدار مع شارون هو امر مهم ... سنعود الى هذه المسألة اذا لم تتحسن الامور».

وكانت اسرائيل بدأت في بناء «جدار امني» بطول ٣٥٠ كيلومترا في حزيران (يونيو) من العام الماضي في محاولة لمنع الفلسطينيين من دخول الدولة العبرية وشن هجمات او تنفيذ عمليات انتحارية.

محمد الهندي (من اليسار) واسماعيل هنية وعبدالله الشامي ونافذ غزام خلال مسيرة تضامنية مع الاسرى. (ا ف ب)

"الجهاد" تعتبر اطلاق ٣٥٠ معتقلا "مسرحية"

"حماس" تهدد بحل الهدنة وخطف جنود ما لم تفرج اسرائيل عن جميع الاسرى

□ اعتبرت «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) و«الجهاد الاسلامي» امس ان قرار الحكومة الاسرائيلية بالافراج عن نحو ٣٥٠ من الاسرى الفلسطينيين «غير كاف» ووصفته بأنه اشبه «بمسرحية». وقالت «حماس» ان عدم اطلاق الاسرى الفلسطينيين والعرب جميعا من السجون الاسرائيلية سيجعل الحركة في حل من الهدنة، مهددة بالعودة الى اسلوب خطف الجنود الاسرائيليين من أجل مبادلتهم بالأسرى.

□ *غزة – فتحي صبّاح*

■ اعتبر احد قادة «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) اسماعيل هنية ان قرار الحكومة الاسرائيلية اطلاق نحو ٣٥٠ اسيرا فلسطينيا «خطوة غير كافية لاننا ننتظر الافراج عن كافة اسرانا ومعتقلينا وشعبنا الفلسطيني سيراقب سلوك واداء الحكومة الاسرائيلية بهذا الشأن».

واعتبر ان «اي خطوة للافراج عن الاسرى ننظر اليها كبداية حتى نصل للافراج الشامل عن كافة الاسرى والمعتقلين دون تمييز ودون شروط، هذا هو مطلب الشعب الفلسطيني وهذا شرط المبادرة التى طرحتها الفصائل الفلسطينية». واضاف ان «التمييز في عملية الافراج مرفوض لسي فقط من حماس بل من كل الشعب الفلسطيني لان هؤلاء الابطال دافعوا عن الشعب والارض في وجه الاحتلال ويجب الافراج عن الجميع».

"حماس" تهدد بخطف جنود

قال الناطق باسم «حماس» الدكتور محمود الزهار لـ«الحياة» ان «قضية الاسرى والمعتقلين العرب والفلسطينيين مرتبطة بوقف النار (الهدنة) وليس بالتفاوض» بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، و«بالتالي اذا حاولوا المماطلة والتسويف في اطلاقهم او استثناء بعضهم فانهم (الاسرائيليين) يعطونا الف مبرر لنكون في حل من التزامنا وقف العمليات».

وكانت اسرائيل وضعت «معايير» لاطلاق اسرى فلسطينيين استثنت من بينهم معتقلي حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» و«الجبهة الشعبية».

وشدد الزهار على ان «للمقاومة هدفين: الاول تحرير الارض والثاني تحرير الانسان، واذا لم يتم تحرير الانسان فاننا سنعود للمقاومة»، مضيفا ان الحركة استخدمت سابقا «وسائل كثيرة من اجل اطلاق» الاسرى من بينها خطف جنود اسرائيليين، لافتا الى «خطف جنود اسرائيليين بالعشرات لاطلاق الشيخ احمد ياسين (الزعيم الروحي للحركة) وتم اطلاقه، واذا اجبرونا على ذلك سنستخدم هذا الاسلوب».

وشدد على ان وضع اسرائيل معايير لاطلاق الاسرى والمعتقلين يعتبر «خرقا» للهدنة و«للمطالب والشروط التي وضعتها الفصائل والقوى لوقف اطلاق النار». واعتبر انه في حال نفذت اسرائيل تلك المعايير ولم تطلق اسرى «حماس» و«الجهاد» و«الشعبية»، عندها «سنعود الى الوسائل القديمة، أي المقاومة وعمليات الخطف».

"معايير حماس" لاطلاق الاسرى

وقال الزهار ان معايير «حماس» هي «اطلاق المعتقلين كافة ممن امضوا سنوات طويلة في سجون الاحتلال، واطلاق من حوكموا أحكاما عالية حتى لو لم يمضوا سنوات طويلة، اضافة الى الأطفال فالنساء والمرضى من المعتقلين، ثم بقية الأسرى العرب والفلسطينيين جميعا من دون استثناء حسب الانتماء أو غيره».

"الجهاد": الافراج غير كاف

وقال احد قادة «الجهاد» محمد الهندي ان «المسرحيات التى يقوم بها العدو الصهيوني بالافراج عن المعتقلين نحن نعرفها جيدا منذ اتفاق اوسلو (١٩٩٣) هو الان سيبدأ معركة للعب بأعصاب المعتقلين واهالي المعتقلين بأن يضع شروطا ويضع معايير ويقوم بالتمييز بين معتقل من فصائل المقاومة او لا ينتمي الى فصائل المقاومة».

واضاف ان «اسرائيل تتلاعب في قضية الافراج عن المعتقلين... نريد ان نرى افراجات حقيقية بمعنى الافراج عن عدد كبير ووفق معايير يشارك في وضعها الفلسطينيون وايضا عن ذوي الاحكام العالية والنساء وكبار السن والاطفال». واضاف ان «اي خطوة تأتي وفق قوائم تعدها المخابرات الاسرائيلية هي غير كافية وغير مقبولة».

ابو مازن يزور الشيخ ياسين

الى ذلك، وصف الزهار زيارة رئيس الوزراء محمود عباس (ابو مازن) للشيخ ياسين في منزله في حي الصبرة في مدينة غزة ليل السبت – الاحد بأنها «زيارة مجاملة» وليست زيارة رسمية.

وكان أبو مازن زار ياسين في منزله للاطمئنان على صحته بعد وعكة صحية المت به اخيرا، حسب ما قال هنية في تصريحات اعقبت اللقاء الذي دام اكثر من نصف ساعة، وهو اللقاء الاول بين الزعيمين.

وقال الزهار ان الزعيمين لم يناقشا أي قضايا سياسية «لكن قضية الاسرى والمعتقلين فرضت نفسها على اللقاء»، خصوصا ان الزيارة جاءت في اعقاب اجتماع عقدته قيادة الحركة في غزة للبحث في قضيتهم.

ويعتقد ان قياديي «حماس» ابلغوا ابو مازن بالمعايير التي وضعتها الحركة لاطلاق الاسرى في مقابل المعايير الإسرائيلية.

. . . ويلتقي قادة "الديموقراطية"

من جهة أخرى، التقى ابو مازن ليل السبت – الأحد وفدا يمثل «الجبهة الديموقراطية» برئاسة صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة.

وقال زيدان لـ«الحياة» أمس ان الجبهة أكدت لابو مازن ان «الهدنة لا تعني وقف الانتفاضة، مضيفا ان الوفد بحث مع أبو مازن في مواصلة الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال والمستوطنين «انتهاك شروط الهدنة المتمثل في استمرار العدوان والاغتيالات والاجتياحات والاعتقالات والاستيطان وغيرها من الانتهاكات».

واوضح انه «تم بحث موضوع المعتقلين في السجون الإسرائيلية» وان الوفد عرض امام ابو مازن ان قوات الاحتلال اعتقلت ٥٢٥ فلسطينيا منذ قمة العقبة (في الرابع من حزيران الماضي) وافرجت عن ١١١ فقط ممن انتهت مدة محكومياتهم».

ولفت الى ان الوفد طالب أبو مازن «بالعمل بكل جهد مستطاع على الافراج عن المعتقلين من كوادر لجان المقاومة الشعبية المعتقلين لدى السلطة وادارة حوار بناء لحل هذه المشكلة باسرع وقت ممكن»، مشيرا الى «مناقشة قضايا الوضع الداخلي والوحدة الوطنية والتحديات الخارجية وتشكيل القيادة الوطنية الموحدة» خلال اللقاء.

وكان ابو مازن اعلن اثناء اللقاء ان «الظروف أصبحت مواتية اكثر من أي وقت مضى للشروع في تشكيل هذه القيادة وفق برنامج سياسي ووطني موحد». كما اعلن ان القيادة ومجلس الوزراء يوافقان على «مشاركة القوى الوطنية والإسلامية كافة في صنع القرار السياسي»، ووعد بمتابعة تشكيلها من خلال لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية، معتبرا ان ذلك اصبح «ضرورة ملحة من اجل تحصين الوضع الداخلي ومجابهة الأخطار والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني».

لجان المقاومة تنضم الى الهدنة

في غضون ذلك، انضمت لجان المقاومة الشعبية الفلسطينية الى الهدنة المعلنة. وقال «أبو عدنان» الناطق الرسمي باسم لجان المقاومة لـ«الحياة» ان اللجان «قررت وقف عملياتها العسكرية ضد الاحتلال الاسرائيلي مدة ثلاثة اشهر، انسجاما مع موقف القوى الاخرى المعلنة للهدنة».

وكشف ان قرار الانضمام الى الهدنة جاء في ختام اجتماع عقدته القيادة السياسية للجان مع الامين العام للرئاسة الطيب عبد الرحيم ممثلا لابو مازن في مدينة غزة ليل السبت – الاحد، لافتا الى ان الاجتماع تمخض عن حل للازمة التي نشبت بين السلطة واللجان خلال الايام القليلة الماضية، واطلاق المعتقلين السبعة من كوادر اللجان لدى الامن الوقائي.

وأضاف انه تم خلال الاجتماع التوصل الى اتفاق باعلان اللجان هدنة في العمليات القتالية ضد الاحتلال الاسرائيلي مدة ثلاثة اشهر. وزاد: «حصلنا على تطمينات في شأن الوضع العام»، في اشارة الى تسوية الاوضاع القانونية والوظيفية لبعض كوادر اللجان العاملين في اجهزة السلطة وهيئاتها المدنية والعسكرية.

وحددت اللجان شروطها للهدنة في بيان اصدرته امس وحصلت «الحياة» على نسخة منه، بـ«الافراج عن الاسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية كافة»، اضافة الى «وقف كل اشكال الاجرام الصهيوني من اغتيالات واعتقالات وتوغلات في مدننا وقرانا ومخيماتنا الفلسطينية كافة». ومن بين تلك الشروط ايضا «رفع الحصار المفروض على الاخ الرئيس ياسر عرفات والحصار المفروض على كل محافظاتنا ... ووقف كل اشكال الاستيطان، والكف عن لعبة التهويد وفرض الامر الواقع، واحترام مقدساتنا الاسلامية والمسيحية».

ويأتي هذا الاعلان ثمرة جهود السلطة الفلسطينية المتواصلة لحض الفصائل والقوى كافة على اعلان الهدنة تمهيدا لتطبيق خطة «خريطة الطريق».

غزة: حملة لـ"تبييض" الجدران من الشعارات

□ *غزة – فتحي صبّاح*

■ شرعت الشرطة الفلسطينية وبلدية غزة اعتبارا من صباح امس بازالة «جميع الشعارات» على الجدران في المدينة. وقال شهود لـ«الحياة» ان عمالا من بلدة غزة برفقة العشرات من رجال الشرطة انتشروا في شوارع مدينة غزة الرئيسة امس واخذوا يدهنون جدران المؤسسات والمنازل بدهان ابيض ليغطوا شعارات كتبها ناشطو فصائل المقاومة والاحزاب السياسية الفلسطينية بألوان زاهية وبراقة واخرى معتمدة كألوان رسمية لها.

وجاء في اعلان نشرته الشرطة في الصحف المحلية امس موقعا باسم مساعد وزير الداخلية، المدير العام للشرطة العميد محمود عصفور ان البلدية بدأت بازالة «جميع الشعارات والكتابات على الجدران المنتشرة بطريقة تعطي الانطباع بالفوضى وعدم احترام القانون والتشتت في وقت نحن احوج ما نكون الى الوحدة الوطنية والمحافظة على النظام العام وسيادة القانون».

واضاف ان «الحملة ستبدأ في مدينة غزة اعتبارا من اليوم (امس)»، مطالبا «جميع المواطنين دعم هذه الحملة ومساعدة الشرطة في تنفيذها للصالح العام».

وتؤشر عملية «تبيض» الجدران في الاراضي الفلسطينية التي من المتوقع ان تشمل مدن الضفة الغربية لاحقا، الى «طي» صفحة الانتفاضة على الاقل من جانب السلطة الفلسطينية. وتشبه هذه العملية ما قامت به السلطة عام ١٩٩٤ عندما قامت في اعقاب اتفاق اوسلو بطلاء الجدران في الضفة وغزة بلون ابيض، معلنة انتهاء الانتفاضة وبدء عهد السلطة والمفاوضات.

يذكر ان الفصائل والقوى المختلفة استخدمت الجدران مثل «صحيفة حائط» حيث خط نشطاؤها عليها بخط جميل احيانا وبخط غير مهذب احيانا اخرى مواقف فصائلهم وشعاراتها واعلاناتها وكل ما يتعلق بانشطتها.

كما استخدمها الفلسطينيون في نعي الشهداء والتعبير عن استنكارهم للمجازر والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال، او للتنديد بمواقف السلطة الفلسطينية او انتقاد ادائها وغيرها من اشكال التعبير، ما جعل من الحائط اكثر «الصحف قراءة» في الشارع الفلسطيني، خصوصا في ظل عزوف الفلسطينيين عن قراءة الصحف اليومية الثلاث.

قرارات تنظيمية اخرى

كما اصدر عصفور قرارين اخرين نشرهما في الصحف المحلية، الاول يتعلق بمنع اطلاق النار في الافراح والمناسبات، وهي عادة فلسطينية سيئة ادت الى وفاة الكثير من المواطنين. والثاني يتعلق بضبط السيارات المخالفة لقوانين السير على الطرق وعدم حصولها على التراخيص اللازمة، او قيادة السيارات الحكومية من ابناء الموظفين الحكوميين الكبار وبناتهم وزوجاتهم. وتزامنت هذه الحملات والقرارات مع اعلان وزارتي المال والنقل والمواصلات امس قرارهما خفض اسعار التنقل والمواصلات داخل مدن قطاع غزة وبينها، الامر الذي اسعد سكان القطاع الذين يعاني نحو ٦٥ في المئة منهم من البطالة، في حين يعيش نحو ٧٥ في المئة منهم تحت خط الفقر.

عاملان فلسطينيان يزيلان بالطلاء شعارات على احد الجدران في غزة. (ا ف ب)

تظاهرة حاشدة في غزة تضامنا مع الاسرى في سجون اسرائيل

■ غزة – أ ف ب – تظاهر نحو ثلاثة الاف فلسطيني في مدينة غزة امس تضامنا مع الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية والذين تطالب الفصائل الفلسطينية بالافراج عنهم في اطار اعلانها هدنة مشروطة وموقتة في العمليات المناهضة لاسرائيل.

وانطلقت التظاهرة من امام مقر الصليب الاحمر وجابت شوارع المدينة الى مقر المجلس التشريعي وسط مدينة غزة حيث نظم المتظاهرون اعتصاما بدعوة من «لجنة المتابعة العليا للقوى والوطنية والاسلامية للتضامن مع الاسرى في السجون الاسرائيلية».

ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها: «اذا اراد شارون ان يبقي اسرانا في السجون الاسرائيلية الى الابد فسيكون الصهاينة في القبور الى الابد». وطالبوا كذلك بالافراج عن الامين العام لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» احمد سعدات المحتجز في سجن في اريحا تحت اشراف اميركي – بريطاني.

واكدت لجنة الاسرى التابعة للقوى الوطنية والاسلامية في بيان انه من غير الممكن «القبول بأي حل سياسي يتجاوز موضوع الافراج عن كافة الاسرى في سجون الاحتلال، فالمطلوب من المفاوض الفلسطيني والحكومة الفلسطينية الجديدة ان تضع في سلم اولوياتها المطالبة بالافراج عن كافة الاسرى من دون اى شرط او تمييز، فلا عودة الى الوراء بعد ربع قرن من المعاناة والقهر والعذاب داخل سجون الاحتلال».

واضاف البيان: «نصرخها مدوية ان لا امن ولا سلام ولا استقرار في المنطقة واسرانا في سجون الاحتلال». وطالب «المجتمع الدولي خصوصا الهيئات الخاصة بحماية حقوق الانسان بالضغط على حكومة الاحتلال لالتزام اتفاقية جنيف الرابعة ومعاملة اسرانا داخل السجون كأسرى حرب الى ان يتم الافراج الشامل عنهم».

واكدت لجنة الاسرى ان اسرائيل تعتقل اكثر من ثمانية الاف اسير واسيرة في ظروف قاسية للغاية وفي ظل حرمان من زيارات الاهل لاشهر طويلة.

وتقول اسرائيل ان عدد المعتقلين الفلسطينيين لديها يصل الى ستة الاف بينهم ١٦٠٠ اوقفوا قبل بدء الانتفاضة في ايلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٠.

واعلنت الفصائل الفلسطينية الرئيسية وبينها «حماس» و«الجهاد» و«فتح» بزعامة ياسر عرفات الاحد الماضي هدنة مشروطة وموقتة في هجماتها ضد اسرائيل، مطالبة خصوصا بالافراج عن المعتقلين.

وكان يفترض ان تشكل هذه المسألة محور لقاء امس بين وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز ووزير الدولة لشؤون الامن الفلسطيني محمد دحلان.